المعايير السبعة في نحو النص دراسة تطبيقية على سورة (الزلزلة)

*د. إسماعيل قلعه جي

(الإيداع: 11 آب 2020 ، القبول: 7 تشرين الأول 2020)

الملخَّص:

يهدف هذا البحثُ إلى توضيح المعايير النصية السبعة التي أقرها علم نحو النص، وهي: (السبك، والالتحام، والقصد، والقَبول، ورعاية الموقف، والتناص، والإعلامية)، وتطبيقها على القرآن الكريم بالاعتماد على سورة الزلزلةِ نموذجًا؛ وذلك لاختبار هذه المعايير على النص القرآني من جهة، وإثبات تمثُّل المستويات اللغوية فيه من جهة أخرى، فهو النص المعجِز الذي مازال على قِدَمه يفترُّ كل حينٍ عن جديد.

يبدأ البحث بمقدّمة عن النقلة المعرفية من نحو الجملة إلى نحو النص، وينتقل إلى الحديث عن سورة (الزلزلةِ) ترتيبها، وموضوعها، وسبب نزولها، وأسباب اختيارها للتطبيق، ثم ينتقل إلى الجانب التطبيقي على ضوء المنهج الوصفي التحليلي لدراسة السورة وَفق المعايير التي حدّدها اللغوي (روبرت دي بوجراند)، في كتابه: (النص، والخطاب، والإجراء)، وصولًا إلى نتائج البحث التي كان من بينها أنّ تضافر المعايير السبعة في السورة الكريمة أظهر الوَحدة النصية لها، فجاءت في بنية كبرى هي الحديث عن يوم القيامة، وفي بنيتين صغيرتين هما: أحداث يوم القيامة، والجزاء فيه، وعن هاتين البنيتين تفرعت بِنى ثانوية أخرى ألفيناها في الجمل الشرطية والجمل المتعاطفة التي شكلت النص وأظهرت متين سبكه، وعظيم التحامه.

الكلمات المفتاحيّة: سورة (الزلزلة)، نحو النص، المعايير السبعة.

*مُحاضر في قسم اللّغة العربيّة وآدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة، جامعة حلب

The Seven Criteria in The Grammar of The Text an Applied Study on Surat Al-Zalzalah

Dr. Ismail Qala'ji*

(Received: 11 August 2020, Accepted: 7 October 2020)

Abstract:

This research aims to clarify the seven textual criteria approved by Textual grammar (casting, cohesion, intent, acceptance, attitude care, intercourse, and informationalism), and their application to the Noble Qur'an by relying on Surat al-Zalzalah as a model. In order to test these criteria on the Qur'anic text, and to prove its compatibility with linguistic sciences, it is the miraculous text that is still on its feet and fades from time to time.

The research begins with an introduction to the cognitive shift from a sentence to Textual grammar, and moves to the discussion of Surat al-Zalzalah, its arrangement, its topic, the reason for its revelation, and the justifications for its choice of application, then moves to the application side in light of the descriptive and analytical approach to studying the surah according to the criteria set by the linguist Robert de Bojrand, in his book The text, discourse and procedure, leading to the results of the research, among which was that the combination of the seven criteria in the noble Surah revealed the textual unity of it. Other secondary structures that we used in the conditional and sympathetic sentences that formed the text and showed its solid cast and great cohesion.

Key words: Surat Al-Zalzalah, Textual grammar, the Seven Standards.

*Lecturer in the Department of Arabic Language and Literature, College of Arts and Humanities, University of Aleppo.

المقدّمة:

لا نعدمُ في تراثنا العربي الأصيل جذورًا عميقة الأرومة للتماسك النصي القرآني، ولاسيّما في نظرية النظم التي قدّمها الشيخ عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ أو 474هـ) في كتابِهِ الذي طبق الآفاق شهرةً، وهو: "دلائلِ الإعجازِ"؛ إذ يقول في كتابه المذكور عن سرّ إعجاز النص القرآني بأنه في نظمه المُحكم، واتساقه المُتقن: «أعجزتهم مزايا ظهرتْ لهم في نظمهِ، وخصائصُ صادفوها في سِياق لفظه، وبدائعُ راعَتْهم من مبادئ آيهِ ومقاطِعها[1]، ومجاري ألفاظِها ومواقعها، وفي مضربِ كل مثلٍ، ومساقِ كل خبرٍ، وصورةِ كل عِظَةٍ وتنبيهٍ، وإعلامٍ وتَذكيرٍ، وترغيبٍ وترهيبٍ، ومع كل حُجةٍ وبُرهانٍ، وصفةٍ وتبيان، وبَهرهُم أنَّهم تأمَّلوه سُورةً سورةً، وعُشْرًا عُشرًا، وآية آية، فلم يجدوا في الجميع كلمة يَنْبو بها مكانُها، ولفظةً يُنكرُ شانُها، أو يُرَى أنَّ غيرها أصلحُ هناك أو أشْبَه، أو أحرى وأخْلَق، بل وجدُوا اتِّساقًا بَهرَ العُقولَ، وأعجزَ الجمهورَ، ونظامًا والتئامًا، وإتقانًا وإحكامًا»[2].

إنّ هذه النظرة الجرجانية تكاد تكون مظهرًا من مظاهر النّصّيّة في الخطاب القرآني، إذ لم يقصر الجرجاني الإعجاز على الألفاظ، بل عضدها ببدايات الآي ومقاطعها، وعلم النحو (مجاري ألفاظها)، وعلم المعاني (ومواقعها... وإعلامٍ وتَذكيرٍ، وترغيبٍ وترهيبٍ، ومع كلَ حُجةٍ وبُرهانٍ، وصفةٍ وتبيان)، وعلم البيان (وفي مضربِ كل مثلٍ، ومساقِ كل خبرٍ، وصورةِ كل عِظَةٍ وتنبيهٍ).

ويرى الدكتور إبراهيم خليل أنّ الجرجاني كانت لديه أصول التماسك النحوي فيما يُعرف عند اللسانيين الغربيين بعلم لغة النص، حيث وجد في تحليله للنصوص الشعرية أنّه ينظر للنص نظرة شاملة، ويفصّل في الحديث عن تماسكها من خلال العلاقات القائمة بين الجمل التي تتصل اتصالًا واضحًا بالمعنى والسياق، كما أن الجرجاني تنبّه لأدوات الربط من خلال الضمائر، والعطف، والأسماء الموصولة، والتكرار، والحذف، وغير ذلك، ولعلّ حديثه في باب الفصل والوصل يؤكد تلك النظرة الشاملة التي تتجاوز حدود الجملة إلى النص بأكمله[3].

فحديث الجرجاني يشي بتلك النظرة الكلية، وهي نظرة تؤكد تنبهه لقواعد التماسك النصي التي حُددت عند الغربيين في معايير معيّنة، إلا أنّ الجرجاني ربطها بمباحث علمي النحو والمعاني كما هو ظاهر في قوله السابق، وجعلها ضربًا من ضروب تذوق النص، وقد شفع تذوقه النصي بالدلائل التي تؤكد قوّة تماسك النص الذي يحلله وعظيمَ ربطه واتصاله بالسياق المنوط به.

وربط الجرجاني إعجاز النص القرآني بتعاضد علمي النحو والمعاني ليس مستغربًا، فالتحليل النحوي يشمل التركيب العربي، والتركيب يتصل صلة واضحة بما يدخل ضمن مباحث علم المعاني، من حذف وذِكر، وتقديم وتأخير، وغير ذلك[4]، و«هذا الضرب من الدراسة النحوية البلاغية اكتمل ونضج عند عبد القاهر الجرجاني في كتابه "دلائل الإعجاز" الذي يدور على فكرة، مفادها –كما بات معروفًا– أن النظم سرّ الإعجاز والبلاغة، وأن هذا النظم إنْ هو إلّا اتباع معاني النحو»[5].

إنّ غاية البحث القول: إنّ الحديث عن التماسك النصي ليس حديثًا عن علم غربيّ النشأة، بل هو حديث له أصول عربية. ولا يدّعي البحث أَوّلية خوض هذا الغمار إلّا إنّه يأتي رديفًا لِما سبقه من دراسات قيّمة في هذا المجال، ومن تلك الدراسات

(1) مقاطعها: خواتمها.

(2) الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة– دار المدني بجدة، 1992م: ص39.

(3) خليل، إبراهيم محمود: في اللسانيات ونحو النص، دار المسيرة، عمّان، ط3، 2015م: ص215–238.

(4) فلفل، محمد عبدو: مراجعات في النحو العربي، وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2018م: ص112.

(5) فلفل، محمد عبدو: في التشكيل اللغوي للشعر، وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2013م: ص142.

ما قدّمه محمد الشاوش في كتابه: (أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، تأسيس نحو النص)، حيث تُعدُّ هذه الدراسة من أهمّ الدراسات التي أصّلت لنحو النص وأسست له من خلال النظر في كتب التراث العربي، ومن ذلك أنه رأى أنّ النحو العربي فيه قدرٌ من الاتساق والانسجام بين مكوّنات النص لم يقف على مثله فيما اطلع عليه من النظريات اللسانية الحديثة التي تناولت هذا المبحث[1].

وكذلك ما قدّمه صبحي إبراهيم الفقي في كتابه: (علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق)، حيث قام بدرس معطيات هذا العلم على السور المكية في القرآن الكريم، لأنه رأى أنها تحمل وحدة دلالية واحدة تتمثل في الحديث عن العقيدة، فأراد أن يثبت دور أدوات التماسك النصي في تحقيق هذه الدلالة[2].

أولًا: بين نحو الجملة ونحو النص:

لا بُدّ بداية من التعريف بالجملة والنص عند النحاة العرب[3]، ومن ثم الانتقال للحديث عن الجملة والنص عند اللغويين الغربيين؛ لأنّ اللسانيات النصية هي علم غربي وافد إلينا –كما أسلفنا– ولا مشكلة في استيعاب العلوم الوافدة وفي محاولة تطويعها لخدمة اللغة العربية، وخصوصًا إن كان لها أصول عربية، فهذه اللغة تمتاز بالسعة والبلاغة الفريدة، ولا عجب أن تكون مطواعة ومتطورة بتطور الزمن.

أ– الجملة والنص عند النحاة العرب:

يتّفق النحاة العرب القدامى على أن الجملة هي ذات العلاقة الإسنادية، وسيبويهِ (ت180هـ) لم يورد مصطلح الجملة، وإنما ذكر الإسناد[4] فقال: «هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يُغْنِي واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يَجد المتكلّمُ منه بدًا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيُّ عليه[5]. وهو قولك: عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوّلِ بدٌ من الآخرِ في الابتداء»[6]. والملاحظ أن سيبويه لم يذكر الإفادة، فالجملة عنده منوطة بالعلاقة الإسنادية، أما المبرّد (ت285هـ) فذكر مصطلح الجملة في سياق حديثه عن باب الفاعل حيث قال: «وإِنَّما كَانَ الْفَاعِل رَفعًا لأَنَّه هُوَ وَالْفِعْل جملةٌ يحسن عَلَيْهَا السُّكُوت، وَتجب بهَا الفائدةُ للمخاطب، فالفاعل وَالْفِعْل بِمَنْزِلَة الِابْتِدَاء وَالْخَبَر»[7]، فالجملة عند المبرد هي العلاقة الإسنادية المقيّدة بالقصديّة.

---

(1) الشاوش، محمد: أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، تأسيس نحو النص، كلية الآداب منّوبة، والمؤسسة العربية للتوزيع، تونس، طبعة جديدة، 2014م، 1271/2.

(2) يُنظر: الفقي، صبحي إبراهيم: علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دراسة تطبيقية على السور المكية، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2000م: ص15.

(3) تحدّث كثيرٌ من الباحثين عن مصطلحي الجملة والنص، فأما عن مصطلح الجملة فيُنظر مثلًا لا حصرًا: عبد اللطيف، محمد حماسة: بناء الجملة العربية، دار غريب، القاهرة، 2003م، ص21–32. وأما عن مصطلح النص فيُنظر مثلًا لا حصرًا: الشاوش، محمد: أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، تأسيس نحو النص، 184/1–187.

(4) يُنظر: فلفل، محمد عبدو: معالم التفكير في الجملة عند سيبويه، دار العصماء، دمشق، ط1، 2009م: ص13، 63.

(5) المبني عليه: أي الخبر. يُنظر: المرجع السابق: ص13.

(6) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م: 23/1.

(7) المبرد، محمد بن يزيد: المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 1996م: 8/1.

وذكر محمد حماسة عبد اللطيف أن بعض النحاة في المرحلة التي تلت سيبويه قد سوّوا بين مصطلحي الكلام والجملة، ومنهم: ابن جنّي (ت392هـ) في كتابه: (الخصائص)، وعبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) في كتابه: (الجمل)، والزمخشري (ت538هـ) في كتابه: (المفصّل)، وأبو البقاء العكبري (ت616هـ) في كتابه: (مسائل خلافية في النحو)[1].

أما ابن هشام الأنصاري (ت761هـ) فعرّف الجملة، وفرّق بينها وبين الكلام باشتراط الفائدة، فقال: «الْكَلَام هُوَ القَوْل الْمُفِيد بِالْقَصْدِ وَالْمرَاد بالمفيد مَا دلّ على معنى يحسن السُّكُوت عَلَيْهِ. وَالْجُمْلَة عبارَة عَن الْفِعْل وفاعله كـ(قَامَ زيد) والمبتدأ وَخَبره كـ(زيد قَائِم) وَمَا كَانَ بِمَنْزِلَة أَحدهمَا نَحْو (ضُرِبَ اللصُّ)، و(أقائم الزيدان)، وَ(كَانَ زيد قَائِمًا)، و(ظننته قَائِمًا). وَبِهَذَا يظْهر لَك أَنَّهُمَا ليسَا مترادفين كَمَا يتوهمه كثير من النَّاس»[2].

فابن هشام يؤكد ضرورة عدم الترادف بين الجملة والكلام؛ لأنه وهم يترتب عليه الخلاف في عدد الجمل داخل النص، فالجملة أخص من الكلام، والكلام أعم وأشمل منها.

أمّا مصطلح النص فلم يُذْكَر عند النحاة، ولكن ذُكر عند الفقهاء على أنّه النص القرآني الكريم أو السنة النبوية الشريفة، وينبني هذا البحث وَفق هذا الاصطلاح الفقهي، بأنّ القرآن هو نص يحوي جملًا تكوّنه، فقد جاء في تعريف القياس في كتاب التعريفات: «القياس في اللغة: عبارة عن التقدير، يقال: "قست النعل بالنعل"، إذا قدرته وسويته، وهو عبارة عن رد الشيء إلى نظيره. وفي الشريعة: عبارة عن المعنى المستنبط من النص لتعديه الحكم من المنصوص عليه إلى غيره، وهو الجمع بين الأصل والفرع في الحكم»[3].

وأخذت كتب المصطلحات أيضًا الاصطلاح النحوي، فقال صاحب التعريفات: «الجملة: عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، سواء أفاد؛ كقولك: "زيد قائم"، أو لم يفد؛ كقولك: "إن يكرمني"؛ فإنه جملة لا تفيد إلا بعد مجيء جوابه؛ فتكون الجملة أعم من الكلام مطلقًا»[4]. والملحوظ أن صاحب التعريفات يذكر العلاقة الإسنادية ولا يشترط الإفادة، أمّا صاحب (كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم) فيفرّق بين الجملة والكلام فيقول: «بالضم لغة المجموع. وعند بعض النحاة هي الكلام. والمشهور أنها أعمّ منه فإنّ الكلام ما تضمن الإسناد الأصلي المقصود لذاته، والجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كان مقصودًا لذاته أو لا. ويجيء في لفظ الكلام»[5].

---

(1) يُنظر: عبد اللطيف، محمد حماسة: بناء الجملة العربية، دار غريب، القاهرة، 2003م، ص23.

(2) الأنصاري، ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985م: ص490.

(3) الشريف الجرجاني، علي بن محمد: معجم التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، 2004م: ص70.

(4) السابق: ص152.

(5) التهانوي: موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، مرا: رفيق العجم، تح: علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: عبد الله الخالدي، تر: جورج زيناني، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1996م: 576/1. وهذا الكلام هو مضمون كلام الرضي في شرح الكافية، حيث شرح الرضي معنى "أن الجملة ما تضمّن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذُكر من الجمل، فيخرج المصدر، وأسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت إليه، والكلام ما ضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودًا لذاته؛ فكل كلام جملة ولا ينعكس". يُنظر: الرضي: شرح الرضي على الكافية، عمل: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، بنغازي، ط2، 1996م، 32/1-33. ويُنظر: عبد اللطيف، محمد حماسة: بناء الجملة العربية، ص25.

ب- الجملة والنص عند اللغويين الغربيين:

تُعَدُّ الجملةُ عند اللغويين الغربيين -ومنهم: فرديناند دي سوسير (ت1913م)- "أحسنَ نموذج يُمثّله السياق، إلّا أنّها من مشمولات اللفظ لا اللغة"[1]، ويقصد باللفظ الكلام الفردي، أمّا اللغة فالمقصود بها النظام النحوي المُودَع في أدمغة مجموعة من الأفراد، فهي الجانب الاجتماعي من الكلام الخارج عن نطاق الفرد[2].

أما الجملة عند تشومسكي (1928م-...) فهي الوحدة اللغوية الأساسية للنحو التحويلي التوليدي، وتنتج عن تطبيق قواعد توليد العبارات والتحويلات[3]، ولكنّ اللسانيين في ستينيات القرن العشرين وجدوا أنه لا يمكن أن يقف النظر عند الجملة وحدها في تحليل الخطاب، لذلك رأى زيليخ هاريس في مقاله (تحليل الخطاب) الذي كتبه عام 1952م أنّ الدرس اللساني الحديث يجب أن يتعدّى حدود الجملة ليدرس النص بأكمله؛ لأنّ الخطاب تتابع من الجمل التي لا نهاية لها[4].

فنحو الجملة هو الذي يقصر نظرته في التحليل عند حدود الجملة، ويجعلها وحدة لغوية كُبرى لا تُتجاوز إلا في النادر القليل، أما نحو النص فيتعدّى الجملة للوقوف على دراسة بنية النص الكلية جاعلًا من النص الوحدة الكبرى لا الجملة[5]، وقد وجد اللسانيون الغربيون أن الاقتصار على دراسة اللغة من خلال الجملة فيه قصور ملحوظ، «فعدلوا عن ذلك إلى دراستها درسًا نصيًّا حيًّا في منظور متكامل، وذلك في إطار السعي إلى بلورة نظرية نصّيّة، شُغِل بالعمل على بلورتها علوم متعددة المشارب والاهتمامات، وفي مقدمتها ما بات يُعرف بعلم لغة النص، أو لسانيات النص، أو نحو النص»[6].

ويشترك نحو النص مع نحو الجملة في معيارين اثنين، هما: السبك أو الربط الذي يهتم بظاهر النص والوسائل اللفظية التي تضمن له خصوصية الاستمرار، والحبك أو الانسجام الذي يهتم بالترابط المفهومي للنص، والوسائل المنطقية الدلالية التي تضمن له الاستمرار الدلالي[7]. وهذا التواشج بين نحو الجملة ونحو النص يشي أنّ نحو النص هو امتداد لنحو الجملة بلهَ منطلقَه.

بيد أنّ «الملاحظ أن تعدد موارد نحو النص ومصادره اللسانية وغير اللسانية أغناه وأمدّه برؤى وآفاق ومناهج متعددة ومتباينة المنطلقات والغايات، مما يسمح بسبر أغوار النص مفهومًا ومكونات ووظيفة»[8].

ثانيًا: المعايير النصية السبعة:

جديرٌ بالذِّكر القول: إنّ «من المحروص عليه في النظرية النصـــية بيان ما به يكون الملفوظ نصًّـــا، وقد قصـــرت بعض مدارس الدرس النصـي ذلك على اتسـاق النص أو ترابطه، وهو ما يلاحظ عند هاليداي ورقية حسـن»[9]، ويرى اللغوي دي

(1) دي سوسير، فرديناند: دروس في الألسنية العامة، تعريب: صالح القرمادي، ومحمد الشاوش، ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب، ليبيا، وتونس، 1985م: ص188.

(2) يُنظر: السابق: ص34-35.

(3) حنا، سامي عياد، وكريم زكي حسام الدين، ونجيب جريس: معجم اللسانيات الحديثة، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1997م: ص130.

(4) يُنظر: نوفل، يسري: المعايير النصية بين السور المكية والمدنية دراسة تطبيقية (الأعراف والنساء نموذجًا)، دار النابغة، القاهرة، ط1، 2014م: ص22.

(5) يُنظر: عفيفي، أحمد: نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 2001م: ص65.

(6) فلفل، محمد عبدو: في التشكيل اللغوي للشعر: ص142.

(7) يُنظر: عفيفي، أحمد: نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي: ص90.

(8) فلفل، محمد عبدو: في التشكيل اللغوي للشعر: ص156.

(9) السابق: ص161-162.

بوجراند أن النص لا يمتلك صفة النصية حتى تتضافر فيه سبعة معايير، وهي[1]:

1-السبك: أي تماسك العناصر السطحية المكونة للنص بحيث يؤدي السابق منها إلى اللاحق فيتحقق لها الترابط الرَّصفي، وهذا الترابط يظهر من خلال التكرار، والأدوات، والإحالة المشتركة، والحذف والروابط.

2-الالتحام: ويُقصـــد به الترابط المفهومي للنص، ويظهر ذلك الترابط من خلال العلاقات المنطقية المكوِّنة للنص، من مثل: علاقة الســببية، وعلاقة العموم والخصـــوص، وكذلك من خلال المعلومات التي تُبيِّن تنظيم الأحداث داخلَ النّص، والموضوعات والمواقف المعروضة فيه.

3-القصد: وهو موقف منشئ النص من النص المسبوك والملتحم الذي يبثه للمخاطَب، فالنص وسيلة من وسائل مُتابَعَةِ خطّةٍ معيّنة للوصول إلى غاية مُحددة.

4-القَبول: وهو موقف مُستقبِل النص عندما يتحقق فيه المعياران الأوّلان، بحيث لا يجد في النص موطن إرباك، أو غايات مشتركة بين المُستقبِل والمُنتِج.

ومن الباحثين من يرى أنّ هناك أربعة عناصر تحدد درجة تقبل الدارسين للنص، وهي[2]:

أ-الأسلوب: ويقصد به شدة ارتباط الألفاظ بالمعاني التي تؤديها على نحو قابل للتعليم والتعلم.

ب-مراعاة الميول والرغبات: وهو يرتبط بنوعية النص التي تتناسب مع ميول المتلقي، فثمة متلقون ينفرون من آيات الترهيب، وثمة متلقون لا يتعظون إلا بها.

ج-احترام الثقافات الأخرى: والمقصود به فعالية النص لتتقبله جميع الثقافات.

د-الصور: ويُقصد بها وضع الرسوم التي توضّح النص الذي يقرؤه المتلقي، ولكن مع النص القرآني يُمكن فهم الصورة على أنها الصورة الفنية التي تكسر الملل، وتُيسّر الفهم.

5-رعاية الموقف: وهي اتصال النص بالسياق الذي قيل فيه؛ إذ يرتبط النص بموقف يُمكن استرجاعه. ويأتي في النص في صورةِ عملٍ يمكن له أنْ يُراقب الموقف وأنْ يُغيّره.

6-التناص: ويعني علاقة النص بغيره من النصوص الأخرى التي قد ترتبط به ارتباطًا مباشرًا أو غير مباشر، وذلك بأنْ يُذكّر النص بنصـــوص كُتبت في أزمنة قديمة، فيقارن مُســـتقبِل النص بين النصـــين ليرى ارتباط الوقائع اللغوية أو عدم ارتباطها.

7-الإعلامية: وهي معيار يؤثر في الحكم على الوقائع النصـــية المعروضـــة في النص، فكلّ نص يحمل إعلامية للمتلقي، وهذه الإعلامية هي التي تحكم على النص بخلوده أو عدم نسيانه.

ثالثًا: سورة الزلزلة:

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

(إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا * وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا * وَقَالَ الْإِنسَانُ مَا لَهَا * يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا * بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا * يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا لِّيُرَوْا أَعْمَالَهُمْ * فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ) [الزلزلة:1-8]

(1) يُنظر: دي بوجراند، روبرت: النص والخطاب والإجراء، تر: تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1998م: ص103-105.

(2) يُنظر: جاسم، جاسم علي: أبحاث في علم اللغة النصي وتحليل الخطاب، مرا: زيد علي جاسم، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2018م: ص16.

موضوع السورة كما هو ملحوظ وصف أهوال يوم القيامة، وجزاء عمل الإنسان في ذلك اليوم المَهيب، وقد وقع اختيار البحث عليها لتناسبها من حيث الحجم والموضوع وعدم وجود دراسات سابقة عليها في هذا الميدان.

وقد اختُلف في نزول هذه السورة؛ فقد أورد السيوطي أنّ فيها قولين، فقال: "سُورَةُ الزَّلْزَلَةِ: فِيهَا قَوْلَانِ وَيُسْتَدَلُّ لِكَوْنِهَا مَدَنِيَّةً بِمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: "لَمَّا نَزَلَتْ: (فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ) الْآيَةَ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي لَرَاءٍ عَمَلِي." الْحَدِيثَ. وَأَبُو سَعِيدٍ لَمْ يَكُنْ إِلَّا بِالْمَدِينَةِ وَلَمْ يَبْلُغْ إِلَّا بَعْدَ أُحُدٍ"[1]، وأورد ابن عاشور في تفسيره أنها مدنية، وأنها نزلت بعد سورة النساء وقبل سورة الحديد، وعُدَّت السورة الرابعة والتسعون في عِداد النزول[2]، وهذا يشي بتأخر نزولها، ويفيدنا في معيار التناص، فلا يشمل التناص عندئذٍ الآيات التي نزلت بعدها. ومع ذلك لا يمكن الجزم بأنها مكية أو مدنية، ولذلك لا يحدد البحث مكيتها أو مدنيتها[3].

رابعًا: التحليل النصي لسورة الزلزلة وَفق المعايير السبعة للنص:

يروم التحليل النظر في المعايير النصية السبعة تباعًا بغية الوصول إلى الوحدة النصية للسورة بأكملها، وذلك على النحو الآتي:

1-معيار السبك:

يبحث هذا المعيار في الروابط المتمثلة في الإحالة الضميرية، والإحالة الخارجية والداخلية، والعطف، والتكرار، والتعريف[4].

ونبدأ بالإحالة وهي نوعان: الإحالة إلى خارج النص، والإحالة إلى عناصر النص[5].

أما الإحالة الخارجية فندرس فيها سبب نزول سورة الزلزلة واتصال موضوعها بموضوع السورة التي تسبقها.

وتذكر كتب التفاسير، ومنها تفسير ابن كثير وتفسير القرطبي، سببَ نزول الآيتين السابعة والثامنة فقط من هذه السورة الكريمة، فقد «أخرج ابن أبي حاتم عن سعيد بن جبير قال: لما نزلت: **(وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا)**[الإنسان:8]، كان المسلمون يرون أنهم لا يؤجرون على الشيء القليل إذا أعطوه، وكان آخرون يرون أنهم لا يُلامون على الذنب اليسير: الكذبة، والنظرة، والغيبة، وأشباه ذلك ويقولون: إنما وعد الله النار على الكبائر فأنزل الله: **(فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ)**[الزلزلة:7-8]»[6].

فالسورة تحيل خارجيًّا إلى سورة الإنسان، وهذه الإحالة مقامية تفتق ذهن المتلقي على استحضار ذلك النص الغائب، ولذلك يمكن أن نتحدث عن هذه الإحالة ضمن معيار التناص أيضًا، فيُنظر في مكانه لاحقًا.

أمّا تناسب السورة مع السورة التي تسبقها في المصحف الشريف، فقال الغرناطي (ت708هـ): «وردت عقب سورة البيّنة ليبين بها حصول جزاء الفريقين ومآل الصنفين المذكورين في قوله: "إن الذين كفروا من أهل الكتاب".. إلى قوله: شر البرية»[7]. وذكر البقاعي (ت885هـ) أيضًا تناسب سورة الزلزلة مع سورة البينة التي تسبقها بكلام قريب مما أورده الغرناطي

---

(1) السيوطي، جلال الدين: الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1394هـ/ 1974م، 54/1.

(2) ابن عاشور، محمد الطاهر: التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م: 490/30.

(3) يُنظر: المحلي، جلال الدين، والسيوطي، جلال الدين: المفصَّل في تفسير القرآن الكريم المشهور بتفسير الجلالين، تح: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 2008م: ص2146. فقد ورد فيه أنها مكية أو مدنية دون ترجيح.

(4) عفيفي، أحمد: نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي: ص93.

(5) حسان، تمام: اجتهادات لغوية، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2007م: ص366.

(6) السيوطي: أسباب النزول، دراسة جامعة لأقوال الأئمة القرطبي وابن كثير والواحدي في أسباب نزول الآيات، تح: حامد أحمد الطاهر، دار الفجر، القاهرة، ط2، 2010م: ص465. وابن كثير: 362/6، والقرطبي: 7617/10 نقلًا عن محقق الكتاب في الحاشية.

(7) الغرناطي، أحمد بن إبراهيم: البرهان في تناسب سور القرآن، تح: محمد شعباني، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- المغرب، 1990م: ص373.

فقال: «لمّا ختم تلك [أي السورة التي قبلها] بجزاء الصالح والطالح في دار البقاء على ما أسلفوه في مواطن الفناء، ذكر في هذه أول مبادئ تلك الدار وأوائل غاياتها، وذكر في القارعة ثواني مبادئها وآخر غاياتها، وأبلغ في التحذير بالإخبار بإظهار ما يكون عليه الجزاء، فقال معبرًا بأداة التحقق لأن الأمر حتم لا بد من كونه: {إذا}»[1]. وهذا الاتصال يُعد من الإحالة الخارجية أيضًا ويشي بعظيم التناسب بين السورتين من حيث الترتيب.

أما الإحالة بالضمير فنلحظ ضميرين سائدين في السورة هما: الضمير المتصل (ها) العائد على الأرض، في قوله: (زلزالها، أثقالها، لها، أخبارها، لها). والضمير المتصل الهاء العائد على الخير (يره)، والعائد على الشر (يره)، وهذه الضمائر تربط النص وتشير إلى موضوعين رئيسين في النص، هما: أهوال يوم القيامة المتمثل بزلزلة الأرض وقد دلّ عليه الضمير (ها)، وجزاء الإنسان على أعماله مهما دقّت وصَغُرت، ودلّ عليها الضمير (الهاء)، إنْ خيرًا فخير وإنْ شرًا فشرّ.

ويظهر التكرار أيضًا في إعادة الضمير (ها)، وتكرار الظرف (يومئذ)، وتكرار المنوال الشرطي (مَن يعمل يرَ)، فأمّا تكرار الضمير فغايته «إفادَةِ تَمَكُّنِهِ مِنها [أي الأرض] وتَكَرُّرِهِ حَتّى كَأَنَّهُ عُرِفَ بِنِسْبَتِهِ إلَيْها لِكَثْرَةِ اتِّصالِهِ بِها»[2]، وأما تكرار الظرف (يومئذٍ) فيُعرف في علم المعاني باسم الترديد؛ لأنّ متعلَّق الأول مختلِف عن متعلَّق الثاني، فالأول بدل من (إذا) الشرطية في بداية السورة، وذهب الدكتور فخر الدين قباوة إلى كونها «توكيدًا لفظيًا بالمُرادف، أولى من البدل. وهذا خلاف ما جاء في الآيتين (39) من سورة الرّحمن و(15) من سورة الحاقّة لاقتضاء البدلية من "إذا" فاءً»[3]. وعلى كلا الوجهين فإنّ تكرار الظرف يفيد توكيد حدوث ما ذُكر من أحداث وأهوال.

أما (أل) التعريف في الإنسان ففيها رأيان: الأول: لابن عاشور؛ إذ يرى أنها لـ«تَعْرِيفِ الْجِنْسِ الْمُفِيدِ لِلِاسْتِغْرَاقِ، أَيْ وَقَالَ النَّاسُ مَا لَهَا؛ أَيْ النَّاسُ الَّذِينَ هُمْ أَحْيَاءٌ فَفَزِعُوا وَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ، أَوْ قَالَ كُلُّ أَحَدٍ فِي نَفْسِهِ حَتَّى اسْتَوَى فِي ذَلِكَ الْجَبَانُ وَالشُّجَاعُ، وَالطَّائِشُ وَالْحَكِيمُ، لِأَنَّهُ زِلْزَالٌ تَجَاوَزَ الْحَدَّ الَّذِي يَصْبِرُ عَلَى مِثْلِهِ الصَّبُورُ»[4]. والثاني: لقباوة؛ إذ يرى أنها عهدية ذهنية[5]، وهذا الخلاف يفصل بينه التفسير، فمن رأى أنّ الكلام خاص بالكافر فـ(أل) عهدية ذهنية لديه، ومن رأى أن الكلام لعموم جنس الإنسان، فـ(أل) جنسية للاستغراق عنده، ولعلّ رأي ابن عاشور ألصق بمعنى الآية الكلي، بدليل المنوال الشرطي المكرر (مَنْ يعملْ يرَ) فهو عام لا خاص؛ لأنه يجمع بين الترغيب والترهيب، ويصف ابن عاشور الآيتين الأخيرتين بأنهما: «تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ: لِيُرَوْا أَعْمالَهُمْ [الزلزلة:6] تَفْرِيعَ الْفَذْلَكَةِ، انْتِقَالًا لِلتَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيبِ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْ إِثْبَاتِ الْبَعْثِ وَالْجَزَاءِ، وَالتَّفْرِيعُ قَاضٍ بِأَنَّ هَذَا يَكُونُ عَقِبَ مَا يَصْدُرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا»[6].

وتظهر دلالة تكرار المنوال الشرطي «دُونَ الِاكْتِفَاءِ بِحَرْفِ الْعَطْفِ لِتَكُونَ كُلُّ جُمْلَةٍ مُسْتَقِلَّةَ الدَّلَالَةِ عَلَى الْمُرَادِ لِتَخْتَصَّ كُلُّ جُمْلَةٍ بِغَرَضِهَا مِنَ التَّرْغِيبِ أَوِ التَّرْهِيبِ فَأَهَمِّيَّةُ ذَلِكَ تَقْتَضِي التَّصْرِيحَ وَالْإِطْنَابَ»[7].

وأما العطف فظاهر في الجمل (أخرجت الأرض أثقالها)، و(قال الإنسان ما لها)، و(من يعمل مثقال ذرة شرًا يره)، فالجملتان الأُوْلَيَان في محل جر بالعطف، والأخيرة لا محل لها بالعطف على سابقتها، ودلالة العطف الأول ذي المحل يشير إلى أنّ الأحداث منوطة بالأرض، أمّا دلالة العطف الثاني الذي لا محل له فيشي باستقلالية كل إنسان بعمله، فالعطف مَنوط بالعمل

(1) البقاعي، إبراهيم بن عمر: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، د.ت، 202/22.

(2) ابن عاشور، محمد الطاهر: التحرير والتنوير: 491/30.

(3) المحلي، جلال الدين، وجلال الدين السيوطي: المفصّل في تفسير القرآن الكريم: ص2146.

(4) ابن عاشور، محمد الطاهر: التحرير والتنوير: 491/30.

(5) المحلي، جلال الدين، وجلال الدين السيوطي: المفصّل في تفسير القرآن الكريم: ص2146.

(6) ابن عاشور، محمد الطاهر: التحرير والتنوير: 494/30.

(7) السابق: 495/30.

لكنّ الجزاء المختلِف لصاحِبِ العمل المُختلِف، وهذا من براعة العربية، وعظيم بيانِها.

2-معيار الحبك:

يبحث هذا المعيار في العلاقات المنطقية التي تحكم السورة كالسببية، والعموم والخصوص.

فأمّا السببية فتظهر في الجملة الشرطية، فالسورة مَبنية وَفق جملتين شرطيتين، الأولى تتحدث عن أهوال يوم القيامة القطعية، لذلك وردت بالأداة (إذا) التي تدل على قطعية حدوث الفعل ويليها الفعل الماضي القطعي الثبوت، والثانية تتحدث عن جزاء عمل الإنسان، لذلك وردت بالأداة (مَنْ) التي تدل على الإنسان العاقل المُحاسَب على أعماله مهما صَغُرت. ويظهر معنى السببية أيضًا في الباء في قوله تعالى: (بأنّ ربك أوحى لها)، فإخراج الأرض لأثقالها، وتحديثها بما عَمِل عليها الإنسان من خير أو شر هو بوحي من الحق سبحانه؛ إذ لا تملك الأرض حولًا ولا قوّة إلّا بوحي من بارئها.

ونجد معنى السببية أيضًا في الفاء الفصيحة في قوله تعالى: (فمن يعمل)، فالفاء «هي الفصيحة، أي: فاء النتيجة، للاستئناف والسببية»[1].

أما معنى الخصوص والعموم فنجده في سبب نزول السورة الكريمة، فنجد هذا المعنى في أنها مختصة بالكافر الذي ظنّ أنه لا يُحاسب على صغائر أعماله، كما ورد في سبب النزول المذكور، ونجد معنى العموم فيما رواه البغوي في تفسيره إذ قال: «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذِهِ الْآيَةَ (يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا) قَالَ: "أَتَدْرُونَ مَا أَخْبَارُهَا"؟ قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: "فَإِنَّ أَخْبَارَهَا أَنْ تَشْهَدَ عَلَى كُلِّ عَبْدٍ وَأَمَةٍ بِمَا عَمِلَ عَلَى ظَهْرِهَا، أَنْ تَقُولَ: عَمِلَ عَلَيَّ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا كَذَا وَكَذَا قَالَ: فَهَذِهِ أَخْبَارُهَا»[2].

وهذا القول الوارد عن رسول الله يشي بأن حديث الأرض ليس للكافر فحسب بل لعامة الناس، وهذا الاختلاف أدى إلى اختلاف معنى الأداة (أل) في كلمة (الإنسان) كما أسلفنا.

3-معيار القصد:

نتلبث في هذا المعيار فيما يريدُ الحق إيصاله من خلال هذه السورة الكريمة، وكتب التفاسير، وسبب النزول المذكور سابقًا.

تذكر كتب التفاسير أنّ الزلزلة هي الرادفة أو النفخة الثانية، أما النفخة الأولى فهي قوله تعالى: **(يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ * تَتْبَعُهَا الرَّادِفَةُ)** [النازعات:٦-٧]. فقد «قَالَ مُجَاهِدٌ: الْمُرَادُ مِنَ الزَّلْزَلَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ النَّفْخَةُ الْأُولَى كَقَوْلِهِ: يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ تَتْبَعُهَا الرَّادِفَةُ [النَّازِعَاتِ:6] أَيْ تُزَلْزَلُ فِي النَّفْخَةِ الْأُولَى، ثُمَّ تُزَلْزَلُ ثَانِيًا فَتُخْرِجُ مَوْتَاهَا وَهِيَ الْأَثْقَالُ، وَقَالَ آخَرُونَ: هَذِهِ الزَّلْزَلَةُ هِيَ الثَّانِيَةُ بِدَلِيلِ أَنَّهُ تَعَالَى جَعَلَ مِنْ لَوَازِمِهَا أَنَّهَا تُخْرِجُ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا، وَذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الزَّلْزَلَةِ الثَّانِيَةِ»[3].

ولعلّ المقصد الأول في أنّ الحق يريد توضيح ما كان قد سلف نزوله قبلُ في سورة النازعات.

أما المقصد الثاني فيظهر في الترغيب بالخير وإنْ كان قليلًا، فقد «قَالَ مُقَاتِلٌ: نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي رَجُلَيْنِ كَانَ أَحَدُهُمَا يَأْتِيهِ السَّائِلُ فَيَسْتَقِلُّ أَنْ يُعْطِيَهُ التَّمْرَةَ وَالْكِسْرَةَ وَالْجَوْزَةَ وَيَقُولَ مَا هَذَا بِشَيْءٍ، وَإِنَّمَا نُؤْجَرُ عَلَى مَا نُعْطِي! وَكَانَ الْآخَرُ يَتَهَاوَنُ بِالذَّنْبِ

---

(1) المحلي، جلال الدين، وجلال الدين السيوطي: المفصّل في تفسير القرآن الكريم: ص2147.

(2) أخرجه الترمذي في القيامة، باب الأرض تحدث أخبارها يوم القيامة: 116/7 وقال: "هذا حديث حسن غريب". وفي التفسير: 286/9، والنسائي في التفسير: 544/2 وصححه الحاكم: 256/2 على شرط الشيخين وأقره الذهبي ثم كرره في 532/2 فتعقبه الذهبي بقوله: "يحيى هذا يحيى بن أبي سليمان، منكر الحديث، قاله البخاري". وصححه ابن حبان برقم: (2586) صفحة: (641) من موارد الظمآن وأخرجه الإمام أحمد: 374/2، والمصنف في شرح السنة: 116/15-117، وله شاهد عند الطبراني: 141/7-142. وينظر: الكافي الشاف صفحة: (186-187) والدر المنثور: 592/8". نقلًا عن مُحَقِّقِي كتاب: البغوي، الحسين بن مسعود: معالم التنزيل في تفسير القرآن، تح: محمد النمر وعثمان ضميرية وسليمان الحرش، دار طيبة، ط4، 1997م: 502/8.

(3) الرازي، فخر الدين: مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1420هـ: 254/32.

الْيَسِيرِ وَيَقُولُ: لَا شَيْءَ عَلَيَّ مِنْ هَذَا إِنَّمَا الْوَعِيدُ بِالنَّارِ عَلَى الْكَبَائِرِ، فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ تَرْغِيبًا فِي الْقَلِيلِ مِنَ الْخَيْرِ فَإِنَّهُ يُوشِكُ أَنْ يَكْثُرَ، وَتَحْذِيرًا مِنَ الْيَسِيرِ مِنَ الذَّنْبِ فَإِنَّهُ يُوشِكُ أَنْ يَكْبُرَ، وَلِهَذَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: "اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَبِكَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ»[1].

وبذلك نحن أمام مقصدين اثنين، هما: إيضاح القرآن بالقرآن ليفهمه المتلقي، وترغيب الحق بعمل الخير مهما قلّ وزنه.

4-معيار القَبول:

للنص القرآني خصوصية تتمثل في أنّه الكتاب المقدّس لدى المسلمين، فصحيحٌ أنّ تطبيق هذا المعيار بحقّ القرآن الكريم غير قابل للتشاور العلمي والعملي والتطبيقي لأسباب عقدية، ولاختلاف مواقف المتلقين العقدية من القرآن الكريم، لكننا نرى أنّ معيار القَبول يُمكن أن يُدرج تحت باب إعجاز القرآن الكريم، وعندئذ تغدو محاولة هذا البحث في تعليل أسباب قَبول النص القرآني عند المتلقي داخلةً ضمن هذا الباب.

ويمكننا القول عندئذٍ: يتمثل قَبول المتلقي للنص القرآني في وجه إعجازه، وعظيم سبكه والتحامه، فبناء سورة الزلزلة وَفق بنيتين صُغريين، يجمعهما موضوع واحد هو يوم القيامة، وقوة سبك الجمل المشكلة لهذه البِنى يجعل من المتلقي يقف مَليًّا عند هذا النص المُعجز بأسلوبه، فثمة جملتان شرطيتان، الأولى تُسلم المعنى للثانية، فالأولى تقطع بوقوع يوم للجزاء، والثانية تحضّ على العمل الذي هو مَدعاة لذلك الجزاء.

والمقصدان المُرادان –في هذه السورة– والمومى إليهما سابقًا، بالإضافة إلى التماسك النصي الحاصل من سبك النص والتحامه، يدعوان المتلقي لقبول النص القرآني قبولًا فيه ما فيه من الاحترام والخشوع.

هذا من حيثُ الأسلوب، أما من حيث ميول المتلقي ورغباته فيُمكن القول: إنّ تمازج سور القرآن الكريم بين الترغيب والترهيب داعٍ إلى مخاطبة الناس وَفق مقتضى أحوالهم، فهذه السورة تمازج بين الترغيب في ثواب عمل الخير، والترهيب من أهوال يوم القيامة وعقاب عمل الشر.

وأما من حيث احترام الثقافات الأخرى فإنّ مسألة الثواب والعقاب هي مسألة موجودة منذ القدم، مع أنها خاضعة للمعتقد الديني، ولكن ذلك لا يعني أن نحكم على المتلقي بقَبول هذا المعتقد، وإنما سيكون داعيًا إياه على الإقرار بوجوده.

وأما من حيث الصور فإنّ فكرة التصوير (الرّسم) مختلَف فيها في الفقه الإسلامي؛ إذ لا يُمكن أن نخضع النص القرآني إلى وضع رسوم توضيحية فيه في طبعاتٍ مُخصصة، غايتُها تقريب المعنى المجرّد إلى الذهن المولع بالحسيّات، ومع ذلك فإنها قد تكون فكرة جديدة خاضعة للتطبيق في قابل الأيام، وذلك بتشخيص ما يُسمح بتشخيصه من خلال رسومات توضيحية تتوجه إلى الأطفال على سبيل المثال، وذلك وَفق المعايير الفقهية الإسلامية المسموح بها؛ إذ ليس من المقبول تشخيص صورٍ للأنبياء، أو ما لا يُمكن تشخيصه.

5-معيار رعاية الموقف:

يرتبط هذا المعيار ارتباطًا وثيقًا بسبب نزول السورة الكريمة؛ لأنها حينئذ تكون مقتضى حال مَن نزلت فيهم. وقد أسلفنا القول عن سبب نزول آخر آيتين من هذه السورة الكريمة. وقد يقول قائل: وماذا نقول في السور أو الآيات التي لا نجد لها في كتب النزول سببًا، أو موقفًا خاصًّا؟

الإجابة معروفة عند أصحاب علوم القرآن، فمن هذه الآيات التي لا سبب لها، قصص الأنبياء، وهي للتسرية على قلب الرسول، ولاتِّعاظ المتلقين لها[2]، وأحيانًا يستطيع المتلقي المتدبر للسورة الكريمة أن يربط أحداث الآيات بعضها ببعض

(1) السابق: 257/32.

(2) السيوطي، جلال الدين: الإتقان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974م: 232/3.

فيعلم عندئذٍ سرّ الارتباط بينها، ولعلّ علم لغة النص يحاول جاهدًا تبيان هذه الأمور عند تحليل النصوص، وذلك من خلال نظرته الشاملة للسياق الثقافي والمادي بما يحيط بالنص، وهذا ما يحفزنا لدراسة النص القرآني وَفق هذا العلم وإنْ كان وافدًا على الثقافة العربية؛ إذ يُمكن ربط أسباب النزول بالدراسة النصية؛ لأنه أبلغ تعبير عن رعاية الموقف.

يقول يسري نوفل في ذلك: «نخلص إلى أهمية أسباب النزول في تفسير القرآن، كما يعدّ وجهًا من وجوه السياق الخارجي (غير اللغوي) في فهم المعنى المُراد للنص القرآني؛ وذلك لتعلّق أسباب النزول بمعرفة حال الخطاب»[1].

6-معيار التناص:

ألمحنا فيما سلف إلى أنّ النص القرآني يفسِّر نفسه بنفسه في كثير من السور والآيات، ومن ذلك ما ذهب إليه المفسرون في هذه السورة الكريمة من أنّ المقصود بالزلزلة هي الرادفة للنفخة الأولى، بدليل إخراج الأثقال وتحديث الأرض لأخبارها؛ لأنّ النفخة الأولى هي لموت الناس جميعًا.

والتناص القرآني وجه من وجوه إعجاز هذا النص، وله مقاصد، منها[2]:

أ-إذا كان في الكلام لبس وخفاء، يأتي التناص ليزيل هذا اللبس.

ب-إذا كان ظاهر الآيات مُشكلًا، يأتي التناص ليكشف هذا الإشكال ويوضّحه.

ج-إذا كان ثمة ضمير، ولا عائد له، يأتي التناص ليذكرنا بآية أخرى تتضمن ذلك العائد.

د-إذا كان في الآية إجمال يحتاج إلى تفصيل، يأتي القرآن بآية أخرى أو آيات أخرى تفصِّل ما سبق إجماله.

هـ-إذا كان هناك قول مُنكر أو تساؤل ويحتاج إلى إجابة أو رد، يأتي التناص بهما.

ولا يخفى أنّ تفسير أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن يوحي بفكرة التناص الداخلي، فالنص القرآني يوضّح نفسه بنفسه، لذلك نورد ما قاله صاحب الأضواء عن قوله تعالى (تحدّث أخبارها) أهو حديث على وجه المجاز أم الحقيقة، فيقول: «التَّحْدِيثُ هُنَا صَرِيحٌ فِي الْحَدِيثِ وَهُوَ عَلَى حَقِيقَتِهِ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ تَتَغَيَّرُ أَوْضَاعُ كُلِّ شَيْءٍ وَتَظْهَرُ حَقَائِقُ كُلِّ شَيْءٍ، وَكَمَا أَنْطَقَ اللَّهُ الْجُلُودَ يُنْطِقُ الْأَرْضَ، فَتُحَدِّثُ بِأَخْبَارِهَا، وَقَالُوا لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا قَالُوا أَنْطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ [21/41]، وَتَقَدَّمَ تَفْصِيلُ ذَلِكَ عِنْدَ أَوَّلِ سُورَةِ الْحَشْرِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ أَوْدَعَ فِي الْجَمَادَاتِ الْقُدْرَةَ عَلَى الْإِدْرَاكِ وَالنُّطْقِ، وَالْمُرَادُ بِإِخْبَارِهَا أَنَّهَا تُخْبِرُ عَنْ أَعْمَالِ كُلِّ إِنْسَانٍ عَلَيْهَا فِي حَالِ حَيَاتِهِ»[3].

وكذلك يُمكن تفسير الآية بما جاء من قول رسول الله الذي سبق ذكره بأنها تقول: كذا وكذا من أعمال الإنسان، وهذا يشي بأنّ قولها على سبيل الحقيقة لا المجاز.

فمعيار التناص يمكن أن يُفسر من النص القرآني نفسه، أو من السنة النبوية الشريفة؛ لأنها التطبيق العملي للقرآن الكريم.

7-معيار الإعلامية:

يشي هذا المعيار بمدى فاعلية النص في المتلقي، ولا يخفى أنّ النص القرآني هو المعجزة المعنوية الخالدة التي نزلت على خاتم أنبيائه، وهذا النبي الخاتم لا بدّ من أن تكون معجزته هي الأبقى لمتلقي هذه الرسالة، فإعلامية النص القرآني لا يمكن وصفها إلّا بما وصفها الحق ذاته؛ إذ قال: **(وَبِالْحَقِّ أَنزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا)**[الإسراء:105]

أمّا إعلامية سورة الزلزلة فتتمثل فيما أورده التستري في تفسيره؛ إذ قال: «قوله تعالى: "فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ" قال: لما نزلت هذه الآية خطب رسول الله صلّى الله عليه وسلّم فقال في خطبته: "ألا وإن الدنيا عرض حاضر، يأكل منه البر والفاجر،

(1) نوفل، يسري: المعايير النصية بين السور المكية والمدنية دراسة تطبيقية (الأعراف والنساء نموذجًا): ص200.

(2) السابق: ص174.

(3) الشنقيطي، محمد الأمين: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، دار الفكر، بيروت، 1995م: 56/9.

ألا وإن الآخرة أجل صادق، يقضي فيها ملك قادر، ألا وإن الخير كله بحذافيره في الجنة، ألا وإن الشر كله بحذافيره في النار، ألا فاعلموا وأنتم من الله على حذر، واعلموا أنكم معروضون على أعمالكم (فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ)»[1].

إنّ قول رسول الله عليه الصلاة والسلام يُبيّن تمامًا إعلامية النص القرآني، وهي الدعوة إلى الخير والتقوى، وترك الشر والضلال، وهذا ما يدعو إليه النص القرآني من "باء" باسم الله إلى "سين" من الجِنّة والنّاس.

الخاتمة والنتائج:

بعد هذه الرحلة في رحاب القرآن الكريم على مطايا نحو النص نأمل أن نكون قد أسهمنا في توضيح المعايير النصية السبعة وتأصيلها، وبيان قابليتها للتطبيق على النص القرآني، وبذلك نخرج بالنتائج الآتية:

1. النص القرآني هو المعجزة المعنوية الخالدة التي نزّلها الحق على خاتم الأنبياء لإعلامها للعَالَمين، ولأنه معجزة يتحدى بها الحق بلاغة القوم الذين نزلت فيهم فإنها بالضرورة تمتلك نواصي تأثيرها وإبلاغها، ألفيناها فيما يُسمى بالنّصّيّة في علم لغة النص، ولم يجد البحث ضيرًا في تطبيق علم غربي على سورة من النص القرآني العربي المُبين، لسعة العربية، ولوجود أصول لهذا العلم في التراث العربي.
2. سورة الزلزلة مُختلَف في نزولها بين المكي والمدني، ومع ذلك فهي مقتضى حال مَن نزلت فيهم من الناس الذين ظنّوا أنهم لا يُثابون على صغائر أعمالهم، فكانت السورة بأكملها حديثًا عن يوم الثواب، ومثوبة أدقّ الأعمال إنْ خيرًا وإنْ شرًّا.
3. إنّ تضافر المعايير السبعة في السورة الكريمة أظهر الوَحدة النصية لها، فجاءت في بِنية كبرى هي الحديث عن يوم القيامة، وبِنيتين صغيرتين هما: أحداث يوم القيامة، والجزاء فيه، وعن هاتين البنيتين تفرعت بِنًى ثانويّةٌ أخرى ألفيناها في الجمل الشرطية والجمل المتعاطفة التي شكلت النص وأظهرت متين سبكه، وعظيم التحامه.
4. أظهر البحث أن كلّ سورة تفرض مبناها ومعناها الخاصين، فألفينا الإحالة والعطف والتكرار والتعريف في معيار السبك، وألفينا الرابط السببي والخصوص والعموم في معيار الالتحام.
5. يرتبط معيار رعاية الموقف والإعلامية والتناص بالسياق المادي والثقافي للنص، فرعاية الموقف تتجلى في أن النص القرآني يُراعي مقتضى الحال، وهذا أمر ظاهر المزيّة ولا جدالَ فيه عند الخُلَّص من العرب، وأمّا الإعلامية فهي ذاتها رسالة خاتم الأنبياء، وغايتُها الدّعوةُ لله وإعلاء كلمته، وأما التناص فهو مقيّد بالنص القرآني ذاته أو بالسنة النبوية؛ لأنها التطبيق العملي لهذا النص العظيم.
6. معيارا القَصد والقَبول مرتبطان بالمتلقي، فالمتلقي هو الذي يحدد قَصدية النص، ومدى قَبوله له، ولا يخفى أنّ القاصد في النص القرآني هو الحق سبحانه، أما القَصْد فهو قصد اللغة ذاتها من إبلاغ وتأثير، وعلى المتلقي سبر غورها ليستطيع فهمها ومن ثَمّ قبولها.

(1) التستري، سهل بن عبد الله: تفسير القرآن العظيم، حققه وضبطه: طه عبد الرؤوف سعد، وسعد حسن محمد علي، دار الحرم للتراث، القاهرة، ط1، 2004م: ص323.

المصادر والمراجع:

1. القرآن الكريم.
2. الأنصاري، ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985م.
3. البغوي، الحسين بن مسعود: معالم التنزيل في تفسير القرآن، تح: محمد النمر وعثمان ضميرية وسليمان الحرش، دار طيبة، ط4، 1997م.
4. التستري، سهل بن عبد الله: تفسير القرآن العظيم، حققه وضبطه: طه عبد الرؤوف سعد، وسعد حسن محمد علي، دار الحرم للتراث، القاهرة، ط1، 2004م.
5. التهانوي: موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، مرا: رفيق العجم، تح: علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: عبد الله الخالدي، تر: جورج زيناني، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1996م.
6. جاسم، جاسم علي: أبحاث في علم اللغة النصي وتحليل الخطاب، مرا: زيد علي جاسم، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2018م.
7. الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز، تح: أبو فهر محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة، 1992م.
8. حسان، تمام: اجتهادات لغوية، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2007م.
9. حنا، سامي عياد، وكريم زكي حسام الدين، ونجيب جريس: معجم اللسانيات الحديثة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1997م.
10. خليل، إبراهيم محمود: في اللسانيات ونحو النص، دار المسيرة، عمّان، ط3، 2015م.
11. دي بوجراند، روبرت: النص والخطاب والإجراء، تر: تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1998م.
12. دي سوسير، فردينان: دروس في الألسنية العامة، تعريب: صالح القرمادي، ومحمد الشاوش، ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب، ليبيا، وتونس، 1985م.
13. الرازي، فخر الدين: مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي– بيروت، ط3، 1420هـ.
14. الرضي: شرح الرضي على الكافية، عمل: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، بنغازي، ط2، 1996م.
15. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م.
16. السيوطي، جلال الدين: الإتقان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974م.
17. السيوطي، جلال الدين: أسباب النزول، دراسة جامعة لأقوال الأئمة القرطبي وابن كثير والواحدي في أسباب نزول الآيات، تح: حامد أحمد الطاهر، دار الفجر، القاهرة، ط2، 2010م.
18. الشاوش، محمد: أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، تأسيس نحو النص، كلية الآداب منّوبة، والمؤسسة العربية للتوزيع، تونس، طبعة جديدة، 2014م.
19. الشريف الجرجاني، علي بن محمد: معجم التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، 2004م.
20. الشنقيطي، محمد الأمين: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، دار الفكر، بيروت، 1995م.
21. ابن عاشور، محمد الطاهر: التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م.
22. عبد اللطيف، محمد حماسة: بناء الجملة العربية، دار غريب، القاهرة، 2003م.

23. عفيفي، أحمد: نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 2001م.
24. الغرناطي، أحمد بن إبراهيم: البرهان في تناسب سور القرآن، تح: محمد شعباني، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 1990م.
25. الفقي، صبحي إبراهيم: علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دراسة تطبيقية على السور المكية، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2000م.
26. فلفل، محمد عبدو: معالم التفكير في الجملة عند سيبويه، دار العصماء، دمشق، ط1، 2009م.
27. فلفل، محمد عبدو: في التشكيل اللغوي للشعر، وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2013م.
28. فلفل، محمد عبدو: مراجعات في النحو العربي، وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2018م.
29. المبرد، محمد بن يزيد: المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 1996م.
30. المحلي، جلال الدين، والسيوطي، جلال الدين: المفصَّل في تفسير القرآن الكريم المشهور بتفسير الجلالين، تح: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 2008م.
31. نوفل، يسري: المعايير النصية بين السور المكية والمدنية دراسة تطبيقية (الأعراف والنساء نموذجًا)، دار النابغة، القاهرة، ط1، 2014م.